

وقد نطقنا بما لا يمكن جعله نطقا مستعارا عن ذلك بقرينة الحال
والحقيقة فهو جعل الحال استعارة بالكناية عن المفهوم ونسبة
الظن إليها قرينة الاستعارة وهكذا في قولهم تقرّبهم لهذيان يجعل
اللهذيان استعارة بالكناية عن المطوّما الشهرة على سبيل التمثيل
ونسبة القرى إليها قرينة وعما هذا القياس وإنما اختار ذكر إشارة
للضبط وتعليل الاسم ورد ما اختاره السكاكي بأنه ان قدر التبعية
كقطعت نطقنا بما لا يمكن جعله حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقية لم يكن
التبعية استعارة تخيلية لأنها أي التخييلية مجاز عنده أي عند السكاكي
لأن جعلها من أفعال الاستعارة المصريح بها المنفردة بذكر المشبه بزيادة
شيء آتاه المشبه فيها يجب ان يكون مما لا يتحقق بمناهة حذ ولا عقلا
بل ومما لا يكون متصلة مستقلة غير ما وصف له بالتحقيق ويكون مجازا
بمعنى أيضا لا يوجد بدون التخييلية وذلك لا يعدم استلزام التخييلية
بإطلاق الألفاظ وإنما الخلاف لأن التخييلية هل يستلزم التخييلية
فبعد السكاكي لا يستلزم كما في قولنا اظفار الميتة الشهيرة بالسبع وهذا
ظهر فساد ما قيل ان مراد السكاكي بقوله لا تنفك للكثرة عن التخييلية أن
التخييلية مستلزمة للكثرة عن الألفاظ العكس كما فهمنا من قوله ان يشترك
في الاتفاق على استلزام الكثرة عن التخييلية لأن كلام السكاكي مستفهم
بمخلاف ذلك وقد صرح في المقام أيضا في حيز الجواز العقلا بان قرينة
الكثرة عن قد يكون أملا وهي كالألفاظ أو الميتة وقد يكون اصطفا
كالأبواب وإنما ثبت الربيع البعد والعزم في هضم الألفاظ الجند الآت

المراد من قوله لا يشترك
بأن يكون له في قولنا اظفار الميتة
بالكناية في قولنا اظفار الميتة
بأن يكون له في قولنا اظفار الميتة
بأن يكون له في قولنا اظفار الميتة

الاستعارة لا بد من الاعتراض من السكاكي لأنه صرح الجواز العقلا بل نطقنا
ونطقنا بما لا يمكن جعله نطقا مستعارا عن ذلك بقرينة الحال
المكثرة عن إدراكه التخييلية كما في آيات الربيع ووجود التخييلية بدونها
كما في اظفار الميتة الشهيرة بالسبع فالحاجة لقولنا ان الكثرة عن الاستعارة
التخييلية والآيات وان لم يقدر التبعية التي جعلها السكاكي قرينة ولكن
عنا حقيقة بغيرها مجازا أي يكون السبعية كقطعت مثلا استعارة
ضرورة انه مجاز علاقته المشابهة والاستعارة في الفصل لا يكون الاتبعية
نمكون ما ذهب إليه السكاكي من رد التبعية لأن الكثرة عن مضيا عما ذكره
غيره من تقسيم التبعية للاتبعية وغيرها لأنه اضطر آخر الامار
الفعل بالاستعارة التبعية وقد يجب بان كل مجاز يكون علاقته لكيفية
لا يجب ان يكون استعارة جواز ان يكون له علاقة اخرى باعتبارها وقوع
الاستعارة كما بين النطق والذلاله فانها لازمة للنطق لا ان يكون الاستعارة
اذ كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة ومقتضى البانفة في التشبيه
وفي نظر انه هذا لا يجوز في جميع الأمثلة ولو سلم في يعود الاعتراض
الأول وهو وجود الكثرة بدون التخييلية **فصل في شرائط حسن**
الاستعارة حسن كل من الاستعارة الحقيقية والتشبيها بسبب الاستعارة
بمعايير جهات حسن التشبيه كأن يكون وجه التشبيه شاملا للطرفين والتشبيه
وإلا في إعادة ما علق به من العرض ونحو ذلك ان الاستمراء في جهة لفظا
أي وان الاستمراء من الحقيقة والتشبيه راحة التشبيه جهة اللفظ لان
ذلك يبطل العزم من الاستعارة التي ادخله حق المشبه وجعل المشبه
لما في التشبيه من الدلالة كما ان المشبه الذي في وجه الشبه ولذلك اولى وان
في الألفاظ الجند الآت

المراد من قوله لا يشترك
بأن يكون له في قولنا اظفار الميتة
بالكناية في قولنا اظفار الميتة
بأن يكون له في قولنا اظفار الميتة
بأن يكون له في قولنا اظفار الميتة